الأمم المتحدة

A/77/756

الجمعية العامة

Distr.: General
17 February 2023
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 114 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

وافق صندوق بناء السلام في عام 2022 على دعم يصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ 573 455 231 دولارا في 37 بلدا. وواصل الصندوق إثبات جدواه واستجابته للطلب على دعم بناء السلام على المستوى القطري. ووافق على مبلغ 754 999 27 دولارا للبرامج العابرة للحدود، ومبلغ 655 573 75 دولارا لدعم المراحل الانتقالية للأمم المتحدة، ومبلغ قياسي هو 749 882 85 دولارا لتمكين المرأة والشباب. وفي حين تعهد 32 شريكا مانحا بتقديم 170,8 مليون دولار للصندوق، فإن الأحداث الدائرة في جميع أنحاء العالم، والعديد منها مأساوي وبعضها يبعث على التفاؤل، تتطلب تخصيص المزيد من الأموال للسلام. ولكن، بدون زيادة متناسبة في المساهمات، سينخفض في عام 2023 المستوى القياسي للاستثمارات الموافق عليها الذي تحقق في عام 2022. وفي هذا الصدد، كان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام الذي عقد في نيسان/أبريل 2022 خطوة أساسية نحو زيادة التمويل لبناء السلام وزيادة إمكانية توقع ذلك التمويل ونحو استمراره.

090323 060323 23-02998 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، هو التقرير السنوي الثالث عشر للأمين العام عن صندوق بناء السلام، ويقدَّم إلى الجمعية العامة وفقاً لقرارها 282/63. ويغطي التقرير السنة الثالثة من استراتيجية الصندوق للفترة 2020-2024. وسيُستكمل بتقرير مالي مصدَّقٍ عليه يُصدره مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في موعد لا يتجاوز 1 أيار/مايو 2023[1].

2 - والأحداث التي وقعت في جميع أنحاء العالم في عام 2022، وبعضها إيجابي وبعضها يشكل تحديات، تستلزم تكريس المزيد من الأموال للسلام. فالنزاع المسلح في أوكرانيا وآثاره غير المباشرة، ومحاولات تغيير الحكومات بوسائل غير دستورية، بما في ذلك في غرب ووسط أفريقيا، وعنف العصابات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كلها أمثلة مُحزِنة على الكلفة البشرية للنزاعات والأزمات السياسية. ومن ناحية أخرى، شهد عام 2022 أيضا حالات تحقق فيها وقف إطلاق النار وأُبرمت اتفاقات سلام واتفاقات سياسية ووُضعت خطط انتقالية ونُظمت حوارات وطنية، مما يبرز الفرص المتاحة لمنع العنف وتعزيز التنمية السلمية.

ثانيا - الحالة العامة للصندوق واستراتيجيته

3 - كان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام الذي عقد يومي 27 و 29 نيسان/أبريل 2022 علامة فارقة في التزام الدول الأعضاء بزيادة التمويل لبناء السلام وزيادة إمكانية توقعه واستمراره. وأسفر ذلك عن اتخاذ الجمعية العامة بالإجماع القرار 305/76، الذي فيه يُعترف باستمرار النقص في تمويل بناء السلام وتُحدَّد إجراءاتٌ للمتابعة. ومن بين تلك الإجراءات نظرُ اللجنة الخامسة في الأنصبة المقررة لصندوق بناء السلام، وتنقيح اختصاصات الصندوق، والتركيز على مؤشرات الأداء وعلى التأثير. وأبرز القرار أهمية زيادة الاهتمام بالوقاية وبناء السلام، والعمل مع المرأة والشباب، ودعم المجتمع المدني. وفي القرار، شُجعت الدول الأعضاء والقطاع الخاص على اتخاذ خطوات عملية لتعزيز الشراكات دعما لجهود بناء السلام. وقبل اجتماع الجمعية العامة، شارك ممثلون عن الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في أربعة اجتماعات مائدة مستديرة نُظمت بالشراكة مع مكتب دعم بناء السلام بشأن الأمور التالية: (أ) تمويل بناء السلام على الصعيد المحلي؛ (ب) نتائج الصندوق وتوفير الموارد له؛ (ج) الاستثمار المستجيب للسلام من خلال القطاع الخاص؛ (د) مرونة تمويل بناء السلام، بما في ذلك في السياقات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة. وفي إطار جهد ذي صلة بالموضوع، اقترح الأمين العام استخدام الأنصبة المقررة لتقديم دعم سنوي للصندوق لتكملة التمويل الطوعي (انظر A/76/732)، وهو المقترح الذي يناقَش حاليا في اللجنة الخامسة.

4 - وواصل الصندوق ولجنة بناء السلام في عام 2022 زيادةَ أوجه التآزر. وعقدت اللجنة خمسة اجتماعات إقليمية، وركزت 10 اجتماعات من أصل 11 اجتماعا قطريا مخصصا على البلدان المؤهلة للاستفادة من خدمات الصندوق. واعترفت اللجنة بالمساهمات الحاسمة التي قدمها الصندوق في إسداء

(1) يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/peacebuilding. وتوجد معلومات كاملة عن المشاريع الفردية على البوابة الإلكترونية لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، في الموقع التالي: http://mptf.undp.org.

المشورة إلى مجلس الأمن بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا ومنطقة البحيرات الكبرى، علاوة على مساهماته المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ساعدت جهود اللجنة لدعم تنشيط اتفاق السلام والحفاظ على ما تحقق من زخم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وزيادة مشاركة المرأة والشباب في توجيه دعم الصندوق لثلاثة مشاريع جديدة بميزانية متوقعة تبلغ 9,5 ملايين دولار.

5 - وفي عام 2022، تعهدت 32 دولة عضوا بالتزامات طوعية جديدة للصندوق بلغ مجموعها 170,8 مليون دولار. وهو مبلغ جاء أقل بكثير من الهدف المتوخى البالغ 275 مليون دولار، وبه رُفع إجمالي الالتزامات والتعهدات لاستراتيجية الصندوق للفترة 2020-2024 إلى 700 مليون دولار، أي أقل من نصف المبلغ المستهدف للفترة، وهو 1,5 بليون دولار. ووافق مكتب دعم بناء السلام، الذي يدير الصندوق نيابة عن الأمين العام، على برامج معتمدة في عام 2022 وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق إذ بلغت 573 455 231 دولارا في 37 بلدا، مما يبرز ازدياد الطلب على الدعم التحفيزي والمرن لجهود بناء السلام على الصعيد الوطني وازدياد الحاجة إليه. ووافق الأمين العام على أهلية البوسنة والهرسك للاستفادة من خدمات الصندوق وعلى تجديد أهلية مدغشقر لمدة خمس سنوات. وفي البوسنة والهرسك، سيدعم الصندوق تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة 2021-2025، ولا سيما ركيزته المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، لتحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية، وركيزته المتعلقة بالحوكمة التي تروم دعم مؤسسات أكثر استجابة وشفافية وخضوعا للمساءلة. ومن المتوقع أن تشمل حافظة المشاريع تركيزا مكرسا على تنشيط تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البوسنة والهرسك، وعلى دعم جهود المصالحة. وفي مدغشقر، وجَّه تقييم الحافظة لعام 2021 القرارَ الاستراتيجي بأن يُركَّز على ما يلي: (أ) مشاركة سياسية واجتماعية وحيز مدني أكثر شمولا للجميع، خاصة للمرأة والشباب؛ (ب) توسيع نطاق الوصول إلى آليات تسوية النزاعات، وآليات رقابة المواطنين على الشأن العام، والأمن المحلي؛ (ج) تحسين أمن المجتمعات المهمشة وقدرتها على الصمود.

6 - ومن بين 109 مشاريع جديدة معتمدة في عام 2022، تُنفَّذ 79 في المائة منها مباشرة من قبل 18 وكالة مختلفة تابعة للأمم المتحدة، و 16,5 في المائة من قبل المجتمع المدني، فيما تُنفذ 4,5 في المائة من المشاريع كمشاريع مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وبلغ المبلغ الإجمالي الذي تلقته منظمات المجتمع المدني مباشرة ما مقداره 720 324 31 دولارا، بزيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة بعام 2021. واستمر رصد المخصصات المالية في المقام الأول للنوافذ الثلاث ذات الأولوية في استراتيجية الصندوق للفترة 2020-2024، وهي تشجيع البرامج العابرة للحدود، ودعم السياقات الانتقالية للأمم المتحدة، وتعزيز إشراك المرأة والشباب في إطار خطط السلام والأمن. وفي عام 2022، وافق الصندوق قياسا بالأهداف المتمثلة في رصد 20 في المائة من المخصصات للنهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية و 35 في المائة لتسهيل المراحل الانتقالية و 25 في المائة لتمكين المرأة والشباب، على نسب 12 في المائة للنافذة ذات الأولوية الأولى، و 33 في المائة للنافذة ذات الأولوية الثانية، و 37 في المائة للنافذة ذات الأولوية الثالثة (انظر الجدول 1)[(2)].

(2) الالتزامات لا تنحصر في النافذة ذات الأولوية الواحدة. فعلى سبيل المثال، قد تكون المشاريع المتصلة بتمكين المرأة والشباب جزءا إما من النهج العابرة للحدود أو من السياقات الانتقالية.

الجدول 1

حافظة صندوق بناء السلام حسب النوافذ ذات الأولوية، 2022

	النافذة ذات الأولوية 1: النهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية	*النافذة ذات الأولوية 2: تسهيل المراحل الانتقالية*	*النافذة ذات الأولوية 3: تمكين المرأة والشباب*
إجمالي الالتزامات (بدولارات الولايات المتحدة)	27 999 754,00	75 573 655,36	85 882 748,64
عدد المشاريع	16	34	42
البلدان	12	8	28
الجهات المستفيدة من الصندوق	8	26	34
الحصة من حافظة المشاريع (بالنسبة المئوية)	12	33	37

7 - ويتوخى العديد من المشاريع المعتمدة في عام 2022 معالجة مسبّبات النزاع القائمة وتوقُّع الأخطار المقبلة التي تهدد السلام والأمن، بوسائل منها اتباع نُهج منع نشوب النزاعات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ففي مالي، على سبيل المثال، سيمكّن الدعم المقدم من الصندوق برنامجَ الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالتعاون مع قسم العدالة وشؤون السجون وشعبة حقوق الإنسان والحماية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من تعزيز وصول المرأة والشباب إلى آليات العدالة الرسمية والتقليدية والنهوض بالقدرة على الصمود لدى المجتمعات المعرضة لتغذية نزعة التطرف. وفي نيجيريا، يهدف تدخل جديد للمنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز الاستجابات غير العسكرية للنزاع وانعدام الأمن في ولايتي كادونا وكاتسينا. وفي ليبيا، يعمل الصندوق على إيجاد فرص مستدامة لكسب العيش للمرأة والشباب، وعلى دعم خرائط الطريق لتحقيق الاستقرار والتعافي في جنوب البلد من خلال برنامج مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي. والغرض من هذا التدخل هو أن يكون عاملا حفّازا لتوسيع نطاق برامج الأمم المتحدة ووجودها في المنطقة، بما ييسّر تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الذي أُقرَّ مؤخرا. وبدأ البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذَ مشروع مدته سنتان تشترك فيه ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا ومقدونيا الشمالية وكذلك كوسوفو[3] ويتوخى دعم الشابات والشبان في تعزيز زيادة التفاهم المتبادل واحترام التنوع وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي.

8 - وتواصل المشاريع المعتمدة حديثا أيضا تعزيز حافظة الصندوق من المشاريع وتتصدى لتحديات الأمن المناخي بالتركيز على منع نشوب النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية وبغيرها من المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وعلى إدارة تلك الموارد والمخاطر. وفي إطار مشروع جديد على الحدود بين النيجر وبنين، ستعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي على تعزيز التعاون العابر للحدود بين المجتمعات المحلية والمؤسسات والزعماء الدينيين وقطاع الأمن. ويتوخى المشروع، من خلال تعزيزه تقاسم الموارد الطبيعية، التمكينَ للإنصاف في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية، بما يشمل البنى التحتية والأنشطة الإنتاجية والتجارية. وفي السودان، يخطط الصندوق لاستخدام استراتيجيات الحد من

(3) تُفهَم الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذا التقرير في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصـــمود التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة كوسائل للتصدي لمسبّبات النزاع وتعزيز التماسك الاجتماعي في ولاية القضارف. وأخيرا، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، في إطار مشروع مبتكر للتمويل المختلط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدعمَ لتفعيل اتفاق للإدارة المشـتركة بين القطاعين العام والخاص لمتنزه كاهوزي – بييغا الوطني، بما يكفل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية من جانب المجتمعات المحلية ولصالحها.

9 – وقد كلَّف مكتب دعم بناء السلام بإجراء مراجعة مستقلة لمنتصف المدة لاستراتيجية الصندوق للفترة 2020–2024. وتشـمل النتائج الأولية ملاحظة مفادها أن الاسـتراتيجية لا تزال صـالحة في عالم شـديد التقلب. وتشـمل التوصـيات الرامية إلى زيادة تحسـين التأثير البرنامجي ما يلي: (أ) زيادة مشـاركة الجهات الفاعلة الوطنية في البرامج العابرة للحدود؛ (ب) تنقيح تعريف السـياقات الانتقالية وتكييف البرامج بما يلائم هذه السياقات على نحو أكثر تحديدا؛ (ج) تعزيز إدماج البرامج التي تركز على المسائل الجنسانية والشباب في أطر النتائج الاسـتراتيجية؛ (د) تجديد نشـاط اللجان التوجيهية المشـتركة بإشـراك السـلطات والشـركاء للإشـراف على اسـتخدام الصـندوق على المسـتوى القطري؛ (هـ) تجريب نُهج أكثر جرأة فيما يتعلق بالفئات التي يصعب الوصول إليها، بوسائل منها توسيع نطاق إشراك المجتمع المدني. ومن حيث الفعالية والاتساق، يدعو الاسـتعراض إلى إدماج الصـندوق بشـكل أكثر قوة في أطر الأمم المتحدة الأوسـع نطاقا، وزيادة الاستثمار في التصميم والرصد والتقييم على مستوى المقر وعلى الصعد القطرية. ونُشر التقرير النهائي في كانون الثاني/يناير 2023[4]، ومن التوقع أن يصدر رد من الإدارة في الأشهر التالية.

10 – ولتعزيز تأثير موارد الصـندوق في البلدان المؤهلة للاسـتفادة من مرفق إحياء عملية بناء السـلام، يضـع الصـندوق أطر النتائج الاسـتراتيجية مع أصـحاب المصـلحة الوطنيين، ويحدد نتائج بناء السـلام ومؤشراته لفترة الأهلية البالغة خمس سنوات. وستمكن أطر النتائج الاستراتيجية الأممَ المتحدة وشركاءها من تحسين رصد النتائج المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وتحسين تنسيق جهود بناء السلام، وتقييم التأثير بمزيد من اليُسر. وبعد النجاح في تطبيق تلك الأطر في عام 2021 في جنوب السودان وغواتيمالا وقيرغيزستان، وسَّـع الصـندوق نطاق التطبيق بثمانية أطر عمل جديدة في عام 2022 في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسـودان والصـومال وليبريا وموريتانيا والنيجر وهايتي وهندوراس. ولزيادة تشـجيع تولي مقاليد الأمور على الصـعيد الوطني، توفر اللجانُ التوجيهية المشـتركة في البلدان المؤهلة التوجيهَ والرقابة الاسـتراتيجيين وتتخذ قرارات بشـأن مخصـصـات الصـندوق في البلدان (انظر الجدول 2). ويشـترك في رئاسـة اللجان التوجيهية المشـتركة كل من الحكومة والمنسـق المقيم، ويُشـرك في أمرها المجتمع المدني والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

(4) Salif Nimaga and Anne Moltès, *Final Report: Mid-Term Review–UN Secretary-General's Peacebuilding Fund Strategy 2020–2024* (United Nations publication, 2023).

الجدول 2

قرارات صندوق بناء السلام في عام 2022

(بدولارات الولايات المتحدة)

	مرفق الاستجابة الفورية	*مرفق إحياء عملية بناء السلام*	*المجموع*
ألبانيا	1 144 902,00	–	1 144 902,00
بنن	1 599 929,00	–	1 599 929,00
البوسنة والهرسك	4 398 800,00	–	4 398 800,00
بوركينا فاسو	3 364 200,00	4 500 000,00	7 864 200,00
بوروندي	3 458 604,80	2 000 000,00	5 458 604,80
الكاميرون	2 000 000,00	7 287 918,00	9 287 918,00
جمهورية أفريقيا الوسطى	2 000 000,00	1 888 952,00	3 888 952,00
تشاد	3 500 000,00	890 561,00	4 390 561,00
كولومبيا	3 728 692,50	3 987 734,00	7 716 426,50
جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	8 000 000,00	8 000 000,00
إكوادور	2 998 895,51	–	2 998 895,51
السلفادور	2 000 000,00	3 000 000,00	5 000 000,00
غامبيا	500 000,00	4 861 660,00	5 361 660,00
على الصعيد العالمي	2 000 000,00	1 999 999,00	3 999 999,00
غواتيمالا	1 850 000,00	8 073 615,96	9 923 615,96
غينيا	2 000 000,00	9 973 601,00	11 973 601,00
غينيا – بيساو	3 494 000,04	8 813 996,00	12 307 996,04
هايتي	2 000 000,00	3 999 915,00	5 999 915,00
هندوراس	1 900 000,00	2 625 864,40	4 525 864,40
قيرغيزستان	4 300 000,00	1 511 331,89	5 811 331,89
ليبريا	5 088 026,00	–	5 088 026,00
ليبيا	3 000 000,00	–	3 000 000,00
مدغشقر	3 000 000,00	–	3 000 000,00
ملاوي	2 817900,00	10 000 000,00	12 817 900,00
مالي	–	9 949 470,00	9 949 470,00
موريتانيا	4 167 966,00	9 999 760,00	14 167 726,00
النيجر	5 529 767,00	–	5 529 767,00
نيجيريا	652 702,00	–	652 702,00
مقدونيا الشمالية	3 335 003,00	–	3 335 003,00
بابوا غينيا الجديدة	2 452 500,00	–	2 452 500,00
جمهورية مولدوفا	2 000 000,00	–	2 000 000,00

	مرفق الاستجابة الفورية	*مرفق إحياء عملية بناء السلام*	*المجموع*
السنغال	1 150 893,00	–	1 150 893,00
صربيا	5 913 967,12	3 000 000,00	8 913 967,12
سيراليون	1 100 000,00	6 509 223,53	7 609 223,53
الصومال	2 000 000,00	9 725 863,66	11 725 863,66
جنوب السودان	3 498 930,98	12 000 000,00	15 498 930,98
السودان	652 702,00	–	652 702,00
كوسوفو[أ]	2 257 726,90	–	2 257 726,90
المجموع	**96 856 107,85**	**134 599 465,44**	**231 455 573,29**

المصدر: مكتب دعم بناء السلام ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء، كانون الثاني/يناير 2023.

ملاحظة: يبيّن الجدول قرارات التمويل المتخذة في عام 2022. وتأتي التحويلات المالية بعد الموافقة على المشروع على دفعات، وقد تُنجَز في السنوات اللاحقة.

(أ) تُفهَم الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذا الجدول في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

ثالثا – النتائج ومكاسب بناء السلام

ألف – النافذة ذات الأولوية 1: دعم النهج العابرة للحدود والنهج الإقليمية

11 – غالبا ما يكون لمسبّبات النزاع إما منشأ إقليمي أو تأثير عابر للحدود، ولذلك يُتوخى من حافظة مشاريع الصندوق تعزيز الاستجابات العابرة للحدود لاحتياجات بناء السلام، بوسائل منها استحداث سبل جديدة لعمل منظمات المجتمع المدني. ففي منطقة ليبتاكو – غورما الثلاثية الحدود الواقعة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، يجرِّب الصندوق تطبيق خطة تمويل مع منظمة فيلق الرحمة التي اختارت من خلالها لجان الاختيار في البلدان الثلاثة، المؤلفة من ممثلين عن الصندوق والحكومة والمجتمع المدني ومقدمي الخدمة المجتمعية، 72 مبادرة محلية لبناء السلام مستمدة من المشاورات المجتمعية التي أُجريت خلال مرحلة التصميم. وتتوخى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة الحد من الضغط على الموارد الرعوية والنزاعات العنيفة المرتبطة بالترحال الرعوي من خلال نظام للإنذار والإبلاغ المبكرين وآليات لإدارة النزاعات في المنطقة نفسها. وفي عام 2022، حُدد 213 نزاعا بين المزارعين ورعاة الماشية وبين المجتمعات المحلية من خلال نظام الإنذار، وتمت تسوية 59 في المائة من تلك النزاعات.

12 – ويشكل الترحال الرعوي ومنع نشوب النزاعات بين المزارعين ورعاة الماشية وإدارتها محور تركيز تدخلات الصندوق العابرة للحدود الناجحة الأخرى. فعلى الحدود بين مالي وموريتانيا، تم التعامل مع 77 في المائة من الإنذارات، البالغ عددها 367 إنذارا، بفضل تنفيذ أنشطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. وازدادت قدرات المجتمعات المحلية عبر الحدود في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها، بوسائل منها إنشاء 24 لجنة قروية وتعزيز قدراتها والتحديد المنهجي لمسبّبات النزاع. وينفّذ برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة مشروعا لبناء السلام عبر الحدود بين غينيا وسيراليون. فبالإضافة إلى رصد تدفقات الترحال الرعوي والعمل على المستوى السياساتي، نظم المشاركون في المشروع اجتماعا مفتوحا محليا واجتماعات عبر الحدود شارك فيها 200 مشارك، وعروضا مسرحية حضرها 000 2 شخص،

وأنشـطة تواصـل مكّنت من إجراء مناقشـات مجتمعية بناءة بشـأن التحديات التي يواجهها رعاة الماشـية والمزارعون وسـبل تسـويتها الممكنة. وعلى الحدود بين كوت ديفوار وغينيا، أثَّر انعدام الأمن وتغيّر المناخ على تحركات الترحال الرعوي، مما أدى إلى نشـوب نزاعات محلية متكررة. وتميزت السـنة الأولى من تنفيذ مشروع من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة يروم تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات الحدودية بإجراء سـلسـلة من الحوارات عبر الحدود وبالتعاون في رسـم خرائط لممرات الترحال الرعوي التي تعبر حوالي 80 بلدة وقرية وفي تحديد 17 منطقة عرضة لنشوب النزاعات، من أصل 35 موقعا لتجميع الماشية. ويتكلف ثلاثون شخصا برصد الطرق الرئيسية، وهو ما ستكون له أهمية بالغة بالنسبة لنظام الإنذار والاستجابة.

13 - وعندما تكون ديناميات التنقل البشـري مصـدرا للنزاع في المناطق الحدودية، فإن الحلول الدائمة المتوافقة مع النهج الترابطي بين العمل الإنسـاني والتنمية والسـلام تكون ضـرورية للمجتمعات المحلية. ففي أمريكا الوسـطى، تقوم المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين بتنفيذ مبادرة اشـتركت من خلالها السـلفادور وغواتيمالا وهندوراس في تعزيز التنسـيق على الصـعيد دون الإقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، توصلت البلدان الثلاثة إلى سبع اتفاقات في إطار حيز التبادل الثلاثي الأقطار لتعزيز الممارسات والاستراتيجيات والسياسات السليمة الرامية إلى تحسين المساعدة المقدَّمة للعائدين الذين يحتاجون الحماية، ولا سيما ضحايا الاتجار بالبشر، وتسهيل الاندماج السلمي والمستدام بين المهاجرين والمجتمعات المضـيفة. وأدى هذا التنسـيق أيضـا إلى الحملة الإعلامية المعنونة "قلوب تتحرك" لتعزيز الإدماج والاندماج السلميين للمهاجرين في المجتمعات المضيفة في البلدان الثلاثة.

باء - النافذة ذات الأولوية 2: تسهيل المراحل الانتقالية

14 - تتيح إعادة تشكيل عمليات السلام وخفضها التدريجي فرصا حاسمة لتعزيز مكاسب السلام، ولكنها تنطوي أيضا على خطر تجدُّد النزاع. وفي عام 2022، سجل الصندوق نتائج حققتها البرامج المتوخى منها تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات على الصمود وتحويل كيفية قيام المؤسسات المحلية والوطنية بمنع نشـوب النزاعات وإدارتها في السـياقات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة. وتميَّز العام باختتام برنامج مدته سنتان بقيمة 20 مليون دولار في السودان قُدم في إطاره تمويل مؤقت لأولويات بناء السلام في خضم الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحقق مكاسب للسلام في ولايات دارفور الخمس. وكان البرنامج، الذي نفذه البرنامج الإنمائي واليونيسيف ومفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية والمنظمة الدولية للهجرة، أداة تيسير أساسية لانتقال منظومة الأمم المتحدة في السودان. وتحققت نتائج منها تعزيز الأمن المحلي وسيادة القانون بتدريب أكثر من 450 من أفراد الشرطة، وتخفيف حدة التوترات بشأن الخدمات الأساسية بتوفير مياه الشرب المأمونة لأكثر من 400 34 شخص، وإنشاء أو تعزيز 70 لجنة مجتمعية لمعالجة النزاعات المحلية. ووُضعت خطط لإعادة الإدماج على مستوى المحليات، وحظي بعضها بدعم مالي لاحق من الجهات المانحة. وقد أثرت خطط العمل على مسـتوى ثماني محليات، التي أُعدت في إطار برنامج دارفور، إعدادَ مشـروع بقيمة 24 مليون دولار يُتوقع تنفيذه من خلال اتحاد لمنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة بصـدد تدارسـه. وبالإضـافة إلى ذلك، بدأت اليونيسـف وبرنامج الأغذية العالمي برنامجا مشـتركا مدته أربع سـنوات بقيمة 100 مليون يورو يركز على القدرة على الصـمود والتماسـك الاجتماعي ويستنير ببرامج الصندوق ويوضح طبيعتها المحفِّزة. وعلى هذا النحو، يساهم الصندوق في إعمال

النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، كما يقوم بدور فعال في تعزيز تركيز وكالات الأمم المتحدة على بناء السلام في سياق انتقالي.

15 - وفي أعقاب المرحلة الانتقالية للأمم المتحدة والمرتبطة بإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في عام 2020، عُززت بدعم من الصندوق مهارات الوساطة والحوار لدى 100 عضو في البرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني صاروا الآن مدعوّين بشكل متزايد إلى قيادة مبادرات الحوار في البلد استجابة للوضع السياسي. ويدعم المشروع نفسه، الذي ينفذه البرنامج الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، فضاءً لتشاور منظمات المجتمع المدني يضم أكثر من 25 منظمة، وهو جهة فاعلة حاسمة ترصد العمل الحكومي. وأظهرت منظمات المجتمع المدني قدرة على التعبئة السريعة، بما في ذلك في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت في 1 شباط/فبراير 2022، مما يدل على وجود حيز مدني تزداد حيويته أكثر فأكثر. ولتحسين الشفافية والثقة داخل مؤسسات سيادة القانون، يمول الصندوق مبادرة تنفذها المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز العمل الشرطي الشامل للجميع، بتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية من خلال مراكز شرطة نموذجية ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، أُقرت في نيسان/أبريل 2022. وأقام مشروع نفذته منظمة التحالف الدولي لبناء السلام ومنظمة صوت السلام روابط بين 212 من قادة الشباب ومول 11 مشروعا صغيرا نفذتها مجموعات الشباب كآلية للحوافز الصغرى استفاد منها أكثر من 100 1 شخصا. وأشارت دراسة استقصائية خاصة بالمشروع إلى أنه نتيجة له، يعتقد 75 في المائة من الشباب أن المؤسسات المحلية كثيرا ما تراعي آراءهم، وذكر 74 في المائة أنهم شاركوا في مناسبة واحدة على الأقل من مناسبات صنع القرار منذ بداية المشروع. وقبل تنفيذ المشروع، كان 46 في المائة من الشباب المستهدفين يعتقدون أن مشاركتهم في صنع القرار محدودة.

16 - ويُطبَّق في ليبريا تحصيص جنساني إلزامي نسبته 30 في المائة في قوائم الأحزاب السياسية بموجب قانون ليبريا الانتخابي الجديد، التشريعَ الذي جاء ثمرةً لجهود التجمع التشريعي النسائي في ليبريا ولما أبداه المجتمع المدني الليبري من التزام سياسي وما بذله من جهود الدعوة، والأمران معا استفادا من المساعدة التقنية التي قدمها الصندوق في توقيت حسن. واستكمالا للأنشطة القطرية الجارية، يعمل الصندوق مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز المشاركة السياسية الشاملة للجميع والقضاء على العنف ضد المرأة في السياسة. ومن بين 33 حزبا سياسيا، وقَّع 28 حزبا بروتوكولا بشأن مكافحة العنف ضد المرأة في الانتخابات والسياسة، أيّدته لجنة الانتخابات الوطنية وقدم له المشروع الدعم. وبالتوازي مع ذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني المشاركة في أنشطة المشروع على تعزيز قدرة القيادات النسائية للمشاركة في الانتخابات العامة لعام 2023. وحتى الآن، تلقت 262 امرأة تدريبا في مجالي القيادة والدعوة. وأشارت دراسة استقصائية خاصة بالمشروع إلى أن 79 في المائة من النساء على الصعيد المحلي يعتقدن أن حقوقهن في الأراضي تُحترم، وهي زيادة كبيرة عن نسبة 30 في المائة الأولية. وانتهت نزاعات طويلة الأمد على الحدود البرية بعد تركيز علامات لتعليم هذه الحدود في العديد من المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 350 من أفراد المجتمعات المحلية المتضررين من امتيازات تخصيص الأراضي، من بينهم 181 امرأة، من تدخلات دعم سبل العيش البديلة للتخفيف من حدة النزاعات واستعادة دخلهم. وهذه هي نتائج مشروع مشترك بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي يعمل مع

42 مجتمعا محليا في أربع محليات لتحسين الحصول على الخدمات المتعلقة بالأراضي والمشاركة في إدارة الأراضي وحل النزاعات.

17 - ويواصل الصندوق دعم الانتقال التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وانسحابها من مقاطعتي كاساي وتنجانيقا. وفي مقاطعة كاساي، قدمت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعمَ للعودة الطوعية لما عدده 821 لاجئا كونغوليا من أنغولا لتحسين حماية العائدين والحد من التوترات بينهم والمجتمعات المضيفة. وشُيدت مائتا وحدة سكنية للعائدين والمشردين داخليا، وتلقت 600 أسرة معيشية الدعمَ في الحصول على الأراضي لأغراض السكن والغذاء، وقُدم الدعم للسلطات المحلية في تسليم سندات الملكية الجماعية للأراضي. وأُنشئت لجان سلام محلية تضم نساءً وشبابا لتسوية المنازعات، بما فيها تلك المتعلقة بالأراضي. وسيركز المشروع بعد ذلك على تسجيل سندات الملكية الفردية للأراضي، ولا سيما للنساء اللاتي يتعرضن للتمييز بشكل روتيني في الحصول على الأراضي. وساعدت منظمة صندوق المرأة الكونغولية، وهي منظمة وطنية، في الحد من التوترات بين مجتمعات التوا والبانيامولينغي والبانتو وداخلها وتحسين تمكين المرأة في تلك المجتمعات المحلية. وفي لوغوغو، أدى حوار بين المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة التي تقوم بعمليات في المنطقة إلى عودة أفراد التوا والبانتو إلى مجتمعاتهم المحلية.

18 - وقد حددت أهلية هايتي للاستفادة من الصندوق في سياق إغلاق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، الذي أنهى 15 سنة متتالية من حفظ السلام في البلد. وعلى الرغم من التدهور السريع للحالة الأمنية والظروف المعيشية للسكان، استمرت الجهود الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي. وقام البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتسجيل 156 شابا، من بينهم 88 شابة، في أنشطة ريادة الأعمال تحقيقا للسلام، مما أسفر عن بدء مشاريع ناشئة في مارتيسان ولا سالين لتوسيع نطاق القطاع الخاص المحلي، وتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب ودعم بناء السلام. وفي سيتي سولاي وبيل إير وسان مارتان، وهي مناطق يصعب الوصول إليها، أنشأت منظمة العناية العالمية ومنظمة لاكو لابي الهايتية منصة تضم 500 من وكلاء السلام الشباب، منهم 259 فتاة، يعملون في مجال تحويل مسار النزاعات نحو السلام والوساطة المحلية. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، جنبا إلى جنب مع منظمة العناية العالمية، بتحديد ودعم الجهات الفاعلة في مجال الصحة العقلية وخطوط اتصال للمساعدة لتوسيع نطاق حصول ضحايا العنف المجتمعي على الخدمات. ونتيجة لذلك، تلقت 704 من النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي دعما للصحة النفسية والدعم النفسي - الاجتماعي ومُكّن 23 مدربا من قدرات العمل في الملاجئ مع النساء والفتيات النازحات بسبب نشاط العصابات. وقُدمت المساعدة القانونية إلى أكثر من 100 امرأة وفتاة رهن الاحتجاز الاحتياطي المطوَّل، بدعم من البرنامج الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقبل تحديد موعد الانتخابات التي تأخرت، قدم البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لإنشاء تحالف مشكَّل من 791 منظمة نسائية تضم ما مجموعه 000 249 عضو. ويشترك التحالف الآن مع المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية الهايتية لمنع العنف ضد المرأة. وعملت المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي أيضا مع الشرطة الوطنية للحد من التداول غير المشروع للأسلحة والذخائر وتعزيز مراقبتها من خلال تدريب 75 من أفراد الشرطة في أربع مناطق، وكذلك بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحسين الأنظمة الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وتعزيز إدارة المخزونات.

جيم – النافذة ذات الأولوية 3: تعزيز الإدماج من خلال تمكين المرأة والشباب

19 – للسنة السادسة على التوالي، تجاوز الصندوق هدفه الداخلي المتمثل في تخصيص 30 في المائة من الاستثمارات للمساواة بين الجنسين، حيث خصص 47 في المائة من الاستثمارات لاستثماراتٍ مراعية للاعتبارات الجنسانية، مما يعكس تعميم إدماج المنظور الجنساني على نحو فعال في البرامج العادية للصندوق[5]. ومن بين المشاريع المختارة من خلال مشاريع مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب لعام 2022، بقيمة إجمالية تبلغ 46,7 مليون دولار، ركز 13 مشروعا على دعم منظمات ومجموعات وشبكات المجتمع المدني النسائية في تعزيز قدرتها المؤسسية على المساهمة المستدامة في بناء السلام. وركز أربعة عشر مشروعا من مشاريع مبادرة النهوض بالشباب على المشاركة السياسية وعلى السلامة والأمن والحماية. وبالإضافة إلى أنه اشتُرط في جميع المشاريع أن يُخصَّص ما لا يقل عن 40 في المائة من ميزانيتها للشركاء من المجتمع المدني الوطني والمحلي، فإن منظمات المجتمع المدني كانت هي الجهات المتلقية المباشرة للأموال التي بلغ مجموعها 26,8 مليون دولار من خلال 17 مشروعا و 7,9 ملايين دولار من خلال أربعة مقترحات مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة. وبدأ الصندوق مشروعا تجريبيا لتحقيق اللامركزية في مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين في غامبيا وغواتيمالا والنيجر وهايتي. واستنارةً بالدروس المستفادة من الاستعراض المواضيعي بشأن بناء السلام على الصعيد المحلي، سيستثمر الصندوق 2,5 مليون دولار في كل بلد لتشجيع تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني فيما يتعلق باختيار استثمارات بناء السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية مع توسيع نطاق الوصول إلى التمويل لمنظمات المجتمع المدني الوطنية والمحلية.

20 – وفي عام 2022، سجل الصندوق نتائج ملموسة نابعة من محفظة مشاريعه التي تتوخى تعزيز مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار والحياة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية، بما يتمشى مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ففي مدغشقر، في نهاية مشروع نفذه المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، كان لدى 84 في المائة من المجتمعات المحلية المستهدفة انطباع إيجابي عن مشاركة المرأة في صنع القرار، وهو ما يختلف اختلافا واضحا عن النسبة الأولية، وهي 12 في المائة فقط، وذلك نتيجة لزيادة مشاركة المرأة في تخفيف حدة النزاعات المتصلة بمسائل مثل استخدام المياه وسرقة الماشية والتعليم. وفي سيراليون، ونتيجة لتدريب ودعم 23 جمعية يقودها الشباب من خلال المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والتنمية في مقاطعتي بوجيهون وتونكوليلي، أعادت لجان أمن المقاطعتين هيكلة عضويتها لتشمل الشباب، ولا سيما الشابات منهم. وفي ليبريا، كانت محليتا بونغ ومونتسيرادو محور التركيز في تدخل نفذته منظمة Stichting ZOA لتعزيز تولي المرأة دورا قياديا ومشاركتها في الحياة المدنية والسياسية. وأشار 100 في المائة من المجيبين على استقصاء التصورات إلى أن المشروع قد أسهم في تحسين القدرات القيادية للمرأة، ورأى 98 في المائة منهم أن المشروع قد زاد مشاركة المرأة في فضاءات الوساطة. وفي بوليفيا، مكّن الصندوق من زيادة الوعي بدور المرأة والشباب كبناة للسلام، من خلال شتى أشكال الفن والتواصل التي شارك فيها أكثر من 000 9 شخص، وذلك بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(5) جدول استثمارات صندوق بناء السلام الموافق عليها (جدول داخلي) ووثائق المشاريع الفردية.

21 - وأدت مشاركة النساء والشباب المحليين في أنشطة الحوار والوساطة إلى إيجاد حلول ملموسة للسلام في شتى المجتمعات المحلية. ففي بوروندي، عالجت الوسيطات 090 3 منازعة، واعتبر الطرفان معا، في مجمل المنازعات، أن 59 في المائة منها قد سُويت بالكامل، وذلك بفضل الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأصدقاء الأمريكية للخدمات إلى شبكة الوسيطات وبفضل التدريب الذي تلقته 360 وسيطة. وفي سيراليون، يسّر شباب عملية وساطة أدت إلى حل سلمي لنزاع بين شركة التعدين والشرطة المحلية. وفي غينيا، التي ازدادت فيها النزاعات بين المجموعات الإثنية في عدة مواقع في منطقة غينيا الحرجية، مكّن مشروع نفذته المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 360 من القادة الشباب من مختلف المجموعات من منع نشوب النزاعات وحلها منعا وحلا فعالين. وفي كوبيلا، في غينيا، انخفضت الشكاوى المقدمة إلى مركز الشرطة بنسبة 40 في المائة منذ أن بدأت جمعيات الشباب أنشطتها.

22 - والنهج الذي محوره الإنسان لمنع نشوب النزاعات يعني أيضا دعم السكان والمجتمعات المحلية المعرضين للخطر بتوفير سبل عيشٍ بديلة لهم. ففي الفلبين، قدمت المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لإعادة إدماج المقاتلات السابقات في جبهة مورو الإسلامية للتحرير، ولا سيما 555 مقاتلة سابقة وأفراد أسرهن، الذين كانت قد فُرضت عليهم العُزلة داخل المخيمات والمجتمعات المحلية. وبعد 22 شهرا، حسّنت النساء مهاراتهن القيادية، وتجلى ذلك في دورهن كمعاونات في المساعدة الاجتماعية وميسّرات للسلام في المكاتب البلدية للرعاية الاجتماعية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع النساء الآن بمصدر دخل ثابت، وهنّ منخرطات في 15 تعاونية أُنشئت حديثا. وفي كولومبيا، يقوم مشروع تنفذه مؤسسة أورابا أنطونيو رولدان بيتانكور للدراسات الجامعية المتقدمة بإنشاء شبكات نسائية لبناء السلام في بلديات مختارة، وذلك ابتغاء صياغة خطط محلية لبناء السلام. ونتيجة لذلك، فإن خطط بناء السلام المحلية التي أعدت في أكاندي وإل - باغري وتوربو تشمل الآن حماية المجتمعات المحلية لما مساحته 360 هكتارا من الغابات التي تعتبر معرضة لخطر أن تصبح مزارع للمحاصيل غير المشروعة.

23 - وبما أن الشباب معرضون للخطر بشكل خاص في المناطق المتضررة من عنف العصابات، فإن جهود الصندوق لدعم الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي تحقيقا لمكاسب السلام تركز إلى حد كبير على الشبان والشابات. وفي إطار الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف في موريتانيا، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية بتسهيل إعادة الإدماج الاقتصادي للشباب المخالفين للقانون. وقد حُددت 67 شركة خاصة كشركاء أبدوا استعدادهم لتوظيف هؤلاء الشباب. وفي سيراليون، ومن خلال جمع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بين التدريب والدعم النفسي - الاجتماعي وتنفيذ أنشطة الحوار مع السلطات وتوفير فرص كسب العيش الزراعية للشباب المعرضين للخطر، انخفض مستوى الجريمة والعنف المرتبطين بالشباب والعصابات الذي أبلغت عنه المجتمعات المحلية ومقدمو خدمات الأمن المحليون انخفاضا كبيرا. وفي بيام واو بجنوب السودان، أظهر مشروع تنفذه المنظمة الدولية للهجرة واليونسكو نتائج ملحوظة من خلال تزويد أكثر من 400 من الشباب المعرضين للخطر وأعضاء العصابات بالدعم بالتدريب المهني. وأدى ذلك إلى تغيير الشباب نمطَ حياتهم واستثمارهم في مستقبلهم، وإلى تغيير تصورات المجتمعات المحلية وتحسين الحالة الأمنية بشكل ملموس. ويواصل ما لا يقل عن 75 في المائة من 413 شابا تم تمكينهم من خلال المشروع الحفاظَ على مشاريعهم الصغيرة وتوسيع نشاطها بشكل مطرد. وفي السودان، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

والمنظمة الدولية للهجرة في وضع طريقة لتحديد السمات المميزة لأوجه ضعف المشردين داخليا، التي ينبغي أن تُتناوَل بطريقة تراعي العمر ونوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، ينفَّذ كيان "إنقاذ الأرواح" في جامايكا من قبل البرنامج الإنمائي واليونسكو ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك بغية التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح في صفوف الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والشباب. ودُرب 45 من الشباب المعرضين للخطر (44 في المائة منهم شابات) على المهارات الحياتية لتيسير حل النزاعات بالوسائل السلمية والحد من عنف العصابات المسلحة.

24 - واعترافا بالتحديات الكبيرة التي يواجهها الأشخاص الذين يعانون من أشكال التمييز المتعددة المتداخلة، وبأهمية وجود حيز مدني قوي، شجع الصندوق في السنوات الأخيرة مبادرات ترمي إلى حماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان، بوسائل منها مبادرات تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب. ففي بوليفيا، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لإنشاء شبكة للمدافعات عن حقوق الإنسان، تضم 94 امرأة من 44 منظمة، شاركن في 18 فضاءً للحوار لتحديد الأولويات والاحتياجات فيما يتعلق بخطة السلام الوطنية. وفي ليبريا، يجري تمكين منظمات حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والناشطات فيها لتمكينهن من المطالبة بحقوقهن ومن مساعدة الآخرين. وأظهر التقييم النهائي لهذا المشروع، الذي نفذته مؤسسة كفينا تيل كفينا، تحولا في عقليات بعض المجتمعات المحلية وفهما أفضل للنهج القائم على حقوق الإنسان في بناء السلام. وسُجلت زيادة بنسبة 54 في المائة في عدد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يشعرون بالأمان الكافي للقيام بعملهم.

25 - وسجل الصندوق نتائج هامة لتدخلاته الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وعلى وجه الخصوص، في سياق عملية العدالة الانتقالية التي بدأت في غامبيا في عام 2017، أيدت الحكومة جميع التوصيات التسعة والعشرين بشأن العنف الجنسي والجنساني التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وقدم المشروع الدعم لسلسلة من المشاورات على الصعيد الوطني ولنشر دعوة إلى تقديم ورقات موقف بشأن توصيات اللجنة من أجل مساعدة الحكومة في إعداد ردها الرسمي على توصيات اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، مول الصندوق عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي لتوفير الصحة النفسيّة والدعم النفسي - الاجتماعي للناجيات الأربعين اللاتي أدلين بشهاداتهن أمام اللجنة. وبالتوازي مع ذلك، يجري دعم وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والرعاية الاجتماعية لإعداد مشروع تعديل قانون الجرائم الجنسية بالتعاون مع وزارة العدل، وإنشاء محاكم خاصة معنية بالعنف الجنساني لزيادة فرص حصول الناجيات على الخدمات ووصولهن إلى سبل الانتصاف. وفي المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، عُزز توافر مسارات وخدمات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنساني وقدرة تشغيلها بتدريب 50 من مقدمي الخدمات و 50 من العاملين في مجال الصحة وتوفير معدات لما عدده 55 مرفقا صحيا. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت حقائب اللوازم الصحية النسائية إلى 000 2 امرأة وفتاة، كما قُدمت المساعدة في توفير سُبل العيش لما عدده 202 من الناجيات. وفي المنطقة الشمالية الوسطى من بوركينا فاسو، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعما متكاملا للمشردين داخليا. وفي أعقاب أنشطة التوعية والحوار بشأن العنف، كُشف عن 588 حالة من حالات العنف الجنساني وأحيلت إلى الدوائر المتخصصة، وتلقت 574 ناجية من العنف الجنسي والجنساني الدعم النفسي - الاجتماعي، وأُنشئت 30 من لجان الحماية.

دال - المجالات ذات الأولوية والاتجاهات الإضافية

26 - ظلت المجالات الأربعة ذات الأولوية للصندوق تحقق مكاسب أساسية في بناء السلام ضمن نطاق النوافذ ذات الأولوية المذكورة أعلاه وخارجه. وواصل الصندوق، في إطار هدفه المتمثل في تنفيذ اتفاقات السلام واستدامتها، دعمَ بابوا غينيا الجديدة في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام لعام 2001 واستفتاء ما بعد عام 2019 بشأن المستقبل السياسي لبوغانفيل. وعلى وجه التحديد، ساهم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الجهود الحكومية الرامية إلى التوصل إلى اتفاقات حاسمة، بوسائل تشمل التوقيع على ميثاق إيرا كوني في نيسان/أبريل 2022. وبالإضافة إلى ذلك، شمل 479 حوارا انتقاليا في بوغانفيل بشأن عملية ما بعد الاستفتاء ما عدده 552 6 فردا في الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، ما يناهز 49 في المائة منهم من النساء و 35 في المائة من الشباب، في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب جميع المجيبين تقريبا في استقصاء التصورات لعام 2022 عن ثقتهم في دعم الأمم المتحدة للحوار البناء في إطار دعمها لبناء السلام. وأبرز تقييم مستقل فعالية إقامة حوار مجتمعي من خلال قيام الجهات الفاعلة المعترف بها في مجال السلام بتيسير المصالحة. ودعما لتنفيذ الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ساعد البرنامج الإنمائي على إدراج مراعاة تمثيل المرأة واحتياجاتها في إصلاح قطاع الأمن ومؤسساته. وأصبح وجود النساء اللاتي يرتدين الزي العسكري أكثر بروزا بعد تشكيل شبكة من 178 امرأة في قطاع الأمن، مما عزز الاستجابة المراعية للاعتبارات الجنسانية والمساءلة في ذلك القطاع. وفي إطار تدابير العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا لعام 2016، قدمت مبادرة بقيادة رابطة المعونة المسيحية في أيرلندا المساعدةَ القانونية للنساء والأقليات الجنسانية والجنسية من ضحايا النزاع المسلح، بما في ذلك في حالة كلية طُلبت فيها تعويضات جماعية لتلك المجموعة على صعيد البلد ككل. وبناء على هذه التجربة، قدمت جهات مانحة أخرى الدعم لحالات كلية، مما يدل على الطبيعة التحفيزية للمشروع.

27 - ويشمل المجال ذو الأولوية نفسه تعزيزَ سيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، في مالي، ساعد البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم المساعدة القانونية والقضائية إلى 327 ضحية ولأسر المفقودين والقتلى أمام المحاكم المختصة. وأنشئ صندوق للمساعدة القانونية والقضائية لمساعدة الضحايا، ولا سيما النساء، في 15 قضية رمزية، وأدى إنشاء قاعدة بيانات للتمكين من جمع البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان واستخدامها، على نحو موثوق وفعال، إلى تعزيز قدرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعزيزا كبيرا. وفي بوركينا فاسو، قدم مشروع مشترك بين المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدةَ القانونية لأكثر من 795 محتجزا، مما أدى إلى الإفراج عن 76 محتجزا.

28 - وفي إطار المجال ذي الأولوية الذي يعزز الحوار والتعايش السلمي، يشكل منع العنف الانتخابي موضوعا هاما في النهج الذي يتّبعه الصندوق. ففي هندوراس، على سبيل المثال، عززت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة رصد حالة حقوق الإنسان في السياق الانتخابي بتعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية إلى محكمة العدالة الانتخابية والوحدة المتخصصة في مكافحة الجرائم الانتخابية التابعة لمكتب المدعي العام. وأتاحت منصات الحوار بين المؤسسات الانتخابية ومنظمات المجتمع المدني فرصا لزيادة مشاركة المجموعات التي كانت من قبلُ ممثلة تمثيلا ناقصا، بما في ذلك السكان الأصليون والمنحدرون من أصل أفريقي والأشخاص ذوو

الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت الحملات الإعلامية التي دعمها المشروع إلى أكثر من 1,5 مليون شخص في جميع أنحاء البلد. وفي الصومال، وبدعم من الصندوق، قدم البرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم لمشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين في المشاورات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الانتخابات. وقد ساعد ذلك في التمكين للحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، مما أفضى إلى انتخابات سلمية بشكل عام وإلى تقبّل نتائجها. ولدعم الانتخابات السلمية في غامبيا، عمل البرنامج الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع 128 2 شابا وشابة في جميع المناطق في إطار أنشطة الحوار بين المجتمعات والحوار بين الأجيال. ووفقا لاستقصاء للتصورات أجراه المشاركون في المشروع، فقد تحسن بشكل كبير تصوُّر الجمهور للشباب باعتبارهم بناة سلام، واستخدم الشباب مهاراتهم المكتسبة حديثا لمنع نشوب النزاعات وحلها، ولا سيما تلك الناجمة عن استخدام خطاب الكراهية خلال الدورات الانتخابية.

29 - وفي إطار مجال الصندوق ذي الأولوية المتعلق بالإنعاش الاقتصادي، يستخدم مشروعان في جمهورية أفريقيا الوسطى الأشغال العامة كثيفة اليد العمالة لتوفير سبل العيش وتحقيق مكاسب السلام الفورية لما عدده 450 2 شخصا. وعلى وجه التحديد، يركز التدخل في بلدتي باوا وأليندا على توفير حلول دائمة للاجئين العائدين من تشاد والكاميرون، وإنشاء 12 ناديا للسلام لتعزيز التعايش السلمي. وأتاح الصندوق إمكانية الالتحاق بالمدارس لما عدده 500 1 طفل، وتلقى 500 شاب معرضين للخطر ممن كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة دعما لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي المركِّز على الزراعة وتربية الماشية والنقد مقابل العمل، مما أسهم في إعادة تأهيل الأسواق المحلية. وفي كولومبيا، يربط البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بين حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصادات المحلية في كاوكا وشوكو ونارينيو ونورتي دي سانتاندير. واستفاد 052 2 شخصا (59 في المائة منهم نساء) من الدعم المقدم إلى 50 مشروعا إنتاجيا نفذه المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية والمقاتلون السابقون، وأسهم في منع استخدام المحاصيل غير المشروعة كأسلوب من أساليب كسب العيش.

30 - وأُحرز تقدم في المجال ذي الأولوية الرابع، الرامي إلى إعادة إنشاء الخدمات الإدارية الأساسية بتعزيز القدرات الأساسية للدول. ففي مدغشقر، قام المشروع الذي نفذته المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ببناء خمسة مراكز متقدمة للشرطة، وزودها بالمعدات والتدريب، ونظم مناسبات للتوعية المجتمعية والتواصل المدني - العسكري. ونتيجة لذلك، لوحظ انخفاض كبير في الجريمة على المستوى المحلي، في المناطق المحيطة بالمراكز المتقدمة للشرطة. وارتفعت النسبة المئوية لأفراد المجتمع المحلي الراضين عن دور قوات الأمن من 12 في المائة إلى 82 في المائة. وفي شمال تشاد، حيث تنعدم الخدمات اللامركزية منذ عام 2018، تقوم المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الإنسانية والإدماج بتنفيذ مشاريع مشتركة تركز على احتياجات الشباب. وأدى الدعم الاجتماعي - الاقتصادي وبناء القدرات لأكثر من 400 شخص إلى تهيئة مناخ أكثر ملاءمة للحوار السلمي بين المجتمعات المحلية والدولة، وإلى عودة تقديم الخدمات.

31 - ولا يزال الصندوق يسجل طلبا متزايدا على الدعم في مكافحة خطاب الكراهية وغيره من الممارسات المُحدثة للفُرقة. ففي سري لانكا، يهدد خطاب الكراهية المستمر والواسع النطاق ضد الأقليات الإثنية والدينية والنساء وتعريض تلك الفئات للمضايقة بإضعاف التماسك الاجتماعي. وبتمويل من الصندوق، قدم البرنامج

الإنمائي واليونيسف الدعم لمنظمات المجتمع المدني في تعلم كيفية رصد وتحليل اتجاهات خطاب الكراهية بشكل أفضل، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. ويجري إطلاع الفريق القطري وشركائه على تقاريرها الشهرية لإثراء الأطر والبرامج الاستراتيجية. وفي كينيا، ساعدت المفوضية والبرنامج الإنمائي على الحد من مخاطر النزاع العنيف بشأن الانتخابات وعززت قدرات الإنذار المبكر والاستجابة. ونجح المشروع في إشراك ائتلاف واسع النطاق والتمكين لمنصة وطنية في الكشف بسرعة عن أكثر من 800 من حوادث خطاب الكراهية المتعلقة بالانتخابات الوطنية لعام 2022 والتحقيق فيها ومكافحتها. واستنيرَ في الاستجابات وفي جهود الوقاية على المستويين الوطني ودون الوطني بالتحليلات حسنة التوقيت للاتجاهات والمخاطر والحوادث في فضائي الاتصال عبر الإنترنت وخارجه، حيث استفاد من تلك الاستجابات والجهود أكثر من 7 ملايين شخص عبر الإنترنت و 10 ملايين شخص عبر الإذاعة.

32 - وعلى نحو ما أُبرز في التقارير السابقة، فإن الحاجة إلى معالجة التداخل بين تغيّر المناخ والنزاع، علاوة على آثار التنافس الشديد على الموارد الطبيعية، ما فتئت في تزايد. وقد حقق تركيز الصندوق المتزايد على هذه المجالات في السنوات الماضية مكاسب كبيرة في عام 2022. ففي شرق تشاد، تعمل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي على منع وإدارة التوترات بين المجتمعات المحلية بتحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها. ومن خلال المشروع، تمت في عام 2022 معالجة 361 نزاعا بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة بشكل سلمي بعد تعزيز قدرة السلطات المحلية على تطبيق القانون والعدالة في تسوية المنازعات المتعلقة بتقاسم الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، تحال النزاعات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وكذلك بين مجتمعات المزارعين ورعاة الماشية، تلقائيا إلى لجنة واحدة يُمثل فيها جميع الأطراف. وفي منطقة زيندر في النيجر، واجهت السلطات الإدارية، قبل بدء مشروع تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، صعوبة في الحصول على معلومات في الوقت المناسب عن الأنشطة الزراعية والرعوية، بما في ذلك عن توقيت الهجرة الموسمية والوصول إلى الحقول. وتحدد المفاوضات التي تُجرى الآن قبل موسم الهجرة تواريخ تنقُّل الرعاة ووصولهم إلى الحقول لمنع احتمال نشوب نزاعات بين المجتمعات المحلية. وأدى المشروع إلى إنشاء منتدى سنوي على صعيد المنطقة يجمع بين جميع أصحاب المصلحة، وهو الآن يدعم هذه العملية.

33 - وفي أعقاب الاتجاه الناشئ المتعلق بالأمن المناخي وبناء السلام البيئي أيضا، تأثرت منطقة غينيا العليا، في غينيا، بشكل خاص بالتدهور البيئي الناتج عن النشاط البشري والذي يزداد سوءا الآن من جراء تبعات تغير المناخ. وتفاقمت التوترات والاشتباكات بسبب تزايد محدودية الموارد الطبيعية المفضية إلى انعدام الأمن الغذائي. ومكّن مشروع قادته وكالة التعاون والبحث في ميدان التنمية من إنشاء وتفعيل أربعة منصات للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لمنع النزاعات على الموارد الطبيعية وحلها، وجمع كل الجهات الفاعلة حول مسألة التحدي المشترك المتمثل في ازدياد انعدام الأمن الغذائي. وشارك في أنشطة الحوار والتدريب بشأن التماسك الاجتماعي وأسباب وعواقب تدهور البيئة والتنوع البيولوجي أكثر من 000 3 شخص. وساعدوا في وضع رؤية مشتركة لدى أصحاب المصلحة المعنيين لوسائل التصدي للتحديات. وفي جزر المحيط الهادئ، تشاورت المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي مع 500 1 شخص في توفالو وجزر مارشال وكيريباس بشأن قضايا الأمن المناخي الإقليمي، وهو التشاور الذي قدم المشروع على أساسه

الدعمَ لإعداد ثلاثة موجزات قطرية بشأن المناخ[6] ومشروع إعداد إطار إقليمي لتقييم الأمن المناخي. وقد انبثق الإطار عن حوار إقليمي قادته أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وهو يهدف إلى تمكين الجهات الفاعلة من تحديد الأخطار المتصلة بالمناخ التي تهدد الأمن البشري والتخفيف من حدتها.

34 - وبالإضافة إلى زيادة تركيز الصندوق على الوقاية في السنوات الأخيرة، تطلبت الأحداث التي وقعت في عدة بلدان في سياق تنفيذ حافظة الصندوق استحداث طرائق عمل جديدة، أثناء الاضطرابات السياسية وحالات تغيير الحكومات بشكل غير دستوري أو بعد تلك الاضطرابات والحالات مباشرة، وذلك لاستكمال جهود السلام والوساطة الأوسع نطاقا. ففي أعقاب الانقلاب العسكري في السودان في عام 2021، أعاد الصندوق توجيه استراتيجيته نحو زيادة العمل على المستوى الوطني لتقديم الدعم الأساسي للمجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليه. وعلى سبيل المثال، وافق الصندوق في عام 2022 على 10 ملايين دولار في برامج بناء السلام لولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف في شرق السودان لدعم تعزيز آليات حل النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، وضمان المشاركة الهادفة للمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات بناء السلام المحلية، وتحسين الحصول على الخدمات الأساسية والموارد الطبيعية وسبل كسب العيش وإدارتها. ويسهم البرنامج في تنفيذ النهج المشترك للأمم المتحدة الذي يتبعه فريق الأمم المتحدة القطري المتكامل لدعم الأولويات البرنامجية في ظل الحالة السياسية الراهنة. وفي تشاد، حيث استمر الانتقال السياسي والمؤسسي، قدم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم للحوار الوطني الشامل والسيادي، وهو مرحلة انتقالية رئيسية، بغرض تعزيز المزيد من الشمول وزيادة الاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومكّن الدعم التقني المقدَّم من تفعيل لجنة التحقق من حالات الاحتجاز غير القانوني، وتم رصد جميع المظاهرات من قبل خبراء وطنيين ودوليين في مجال حقوق الإنسان في عام 2022 وفقا لاستراتيجية الرصد الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأدى تدريب 76 عضوا من أعضاء المجتمع المدني، منهم 34 امرأة، في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها إلى إنشاء شبكة لإجراء المراجعة الاجتماعية للمرحلة الانتقالية. وفي غينيا، طلب المنسق المقيم من الصندوق التدخل بسرعة لدعم العمل المشترك للأمم المتحدة بعد عملية الاستيلاء على الحكم بالقوة، التي وقعت في أيلول/سبتمبر 2021. وفي عام 2022، وافق الصندوق على حزمة من ثلاثة مشاريع لدعم الانتقال بما يتمشى مع الخطة الاستراتيجية للمرحلة الانتقالية للأمم المتحدة وخريطة الطريق الانتقالية للسلطات. وتوخت تلك المشاريع دعم عملية انتقالية تشاركية شاملة للجميع بتمكين المرأة والشباب وتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة وعمليات العدالة الانتقالية.

35 - وبرعاية الصندوق، يعمل مرفق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام والشراكات على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على العمل مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى بشأن المواءمة والاتساق فيما يتعلق بالأولويات المشتركة في سياقات الوقاية والانتقال[7]. وخصَّص المرفق مبلغ 2,23 مليون دولار في عام 2022، وهو يشمل 17 مشروعا في 14 بلدا ومبادرة دون إقليمية واحدة في

(6) United Nations Development Programme, Pacific Office, climate security risk assessment profiles for Kiribati, the Marshall Islands and Tuvalu, 10 November 2022. متاح على الرابط التالي: https://www.undp.org/pacific/publications/climate-security-risk-assessment-profiles.

(7) يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن المرفق على الرابط التالي: www.un.org/peacebuilding/policy-issues-and-partnerships/partnerships/un-worldbank-partnership.

حوض نهر مانو لاستحداث منصات وتحليلات مشتركة للبيانات، ونشر قدرات اتصال وتنسيق مكرَّسة، وتنفيذ خطط للتعلم من أجل زيادة أوجه التآزر والفعالية للمساعدة في تحقيق نتائج بناء السلام الوطنية (انظر الجدول 3).

الجدول 3

أداء صندوق بناء السلام على الصعيد العالمي، 2021-2022

المجالات ذات الأولوية للصندوق	*عدد المشاريع*[أ]	*على المسار الصحيح لتحقيق النواتج (بالنسبة المئوية)*	*على المسار الصحيح مع وجود أدلة على مساهمة كبيرة في نتائج بناء السلام (بالنسبة المئوية)*[ب]
المجال ذو الأولوية 1[ج]			
2022	21	57	33
2021	29	79	34
المجال ذو الأولوية 2[د]			
2022	174	81	19
2021	151	77	21
المجال ذو الأولوية 3[هـ]			
2022	7	57	14
2021	16	88	31
المجال ذو الأولوية 4[و]			
2022	22	86	9
2021	25	92	16
إجمالي عام 2022	**224**	**79**	**19**
إجمالي عام 2021	**221**	**80**	**23**

المصدر: تقييمات المشاريع والتقارير الدورية والتقييمات القطرية المستقلة الخاصة بمكتب دعم بناء السلام.

(أ) يتضمن الجدول المشاريع الجارية التي توجد لها درجة أداء ولا يشمل المشاريع التي هي في المراحل الأولى من التنفيذ.

(ب) يعني وجود أدلة على مساهمة كبيرة في نتائج بناء السلام تحقيق النتائج على المستوى المجتمعي أو الهيكلي، بما في ذلك تغيير المواقف أو السلوكيات أو المؤسسات.

(ج) إصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحوار السياسي.

(د) المصالحة، والحكم الديمقراطي، ومنع نشوب النزاعات/إدارة النزاعات.

(هـ) العمالة والمساواة في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية.

(و) قدرات الدولة، وبسط سلطة الدولة، وإدارة موارد بناء السلام.

36 - ويمكن للأوضاع السياسية والأمنية الهشة، التي كثيرا ما ينجم عنها تقييدُ الحركة، أن تؤثر تأثيرا شديدا على قدرات الشركاء المنفذين، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تأخير المشاريع أو انحرافها عن مسارها. ويتركز 83 في المائة من جميع المشاريع الخارجة عن المسار في بابوا غينيا الجديدة، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، والسودان، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، ومالي، وميانمار، والنيجر، وهايتي. ويرصد الصندوق تنفيذ المشاريع ويعمل مع أفرقة الأمم

المتحدة القطرية والحكومات وشركائها لضمان الدعم المنتظم لهذه المشاريع. ومن بين 45 مشروعا أُبلغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بأنها خارجة عن المسار، لم يتبق في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلا سبعة مشاريع خارجة عن المسار. وبالنظر إلى كون الصندوق، من حيث طبيعته، يراعي المخاطر ومراعاة للسياقات التي يعمل فيها، فمن المعقول توقع حدوث عدد معين من حالات التأخير ويلزم السماح به.

رابعا - الرقابة والإدارة في صندوق بناء السلام

ألف - الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

37 - بعد أن أيّد الفريق الاستشاري السادس لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تأييدا قويا طلبَ الأمين العام توفير تمويل للصندوق يكون أكثر قابلية للتنبؤ به وكافيا ومرنا في الفترة السابقة للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام، أنهى الفريق الاستشاري فترة ولايته التي دامت سنتين. وعيّن الأمين العام أعضاء الفريق الاستشاري السابع الذي عقد اجتماعه الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وعقب مشاورات مع مكتب دعم بناء السلام ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ورئيس لجنة بناء السلام ونوابه، حدد الفريق أربعة من مجالات التركيز لكي يشملها دورهم الرقابي، وهي: (أ) الآثار المترتبة على الخطة الجديدة للسلام؛ (ب) دور الصندوق كحلقة وصل في منظومة الأمم المتحدة وفي مجتمع بناء السلام بشكل أعمّ؛ (ج) قياس التأثير والإبلاغ عنه؛ (د) التمويل.

باء - الميزانية والموظفون

38 - في عام 2022، قدرت نفقات الصندوق لدعم وظيفته الإدارية بمبلغ 4,8 ملايين دولار، مستمدا من الرسوم الإدارية البالغة 3 في المائة من المساهمات بموجب اختصاصات الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، استثمر الصندوق في أنشطة التصميم والرصد والتقييم لدعم الأفرقة القطرية وشركائها لتحقيق الأهداف الطموحة المتضمنة في استراتيجية 2020-2024 وإجراء استعراضات مواضيعية على الصعيد العالمي وتقييمات لحافظات المشاريع في البلدان التي توشك فترة أهليتها على الانقضاء. وواصل الصندوق الاستفادة من ترتيبات توفير الموظفين مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، وكذلك من الموظفين المعارين لمكتب دعم بناء السلام من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

39 - وشملت أبرز زيارات العمل في عام 2022 ما يلي: (أ) دورات تدريبية عالمية بشأن البرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية والشباب في السنغال وكينيا؛ (ب) زيارات شركاء مكتب دعم بناء السلام إلى ألمانيا، وجمهورية كوريا، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، واليابان؛ (ج) الزيارات المشتركة لمكتب دعم بناء السلام إلى جنوب السودان وكينيا وموزامبيق؛ (د) تيسير تنفيذ إطار النتائج الاستراتيجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، والنيجر، وهندوراس؛ (هـ) إجراء أول زيارة للجهات المانحة إلى السودان بعد الجائحة؛ (و) بعثات البرمجة الموفدة إلى بوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وتشاد، وجزر سليمان، وغامبيا، وغينيا، وكولومبيا، ومالي، ومدغشقر.

جيم - تعزيز الرصد والتقييم

40 - في عام 2022، ركز الاستعراضان المواضيعيان السنويان على تحديات بناء السلام والأمن المناخي على الصعيد المحلي. وتبين من خلال الاستعراض المواضيعي لبناء السلام على الصعيد المحلي أن الدعم الذي يقدمه الصندوق لهياكل السلام المحلية قد ساعد على إيجاد حلول فعالة للنزاعات المحلية وأن تسهيلات المنح الصغيرة التي يدعمها الصندوق قد أسهمت إسهاما إيجابيا في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والحكومات المحلية. وأبرز الاستعراض المواضيعي دور الاستقلال المالي والقوة المؤسسية لبناة السلام المحليين، ودور المتطوعين المحليين في التعامل مع الفئات المهمشة، وأهمية الروابط المحلية - الوطنية في تصميم المشاريع بحيث تكون النتائج مستدامة[8]. وقد أُعدَّ الاستعراض المواضيعي من خلال شراكة ثلاثية الأطراف مع مؤسسة PeaceNexus وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، باستخدام نموذج بحثي مبتكر شارك فيه باحثون متطوعون شباب من سياقات دراسات الحالات الإفرادية. وأقرَّ الاستعراض المواضيعي الجاري لتحديات الأمن المناخي وبناء السلام، الذي كلِّف بإجرائه في شباط/فبراير 2022 بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونيسف وآلية الأمن المناخي والمملكة المتحدة، بالدور الحاسم لتركيز الصندوق العابر للحدود، بالنظر إلى الطبيعة عبر الوطنية التي تسِم أخطار الأمن المناخي وإلى فعالية التمويل في منع وإدارة النزاعات على الموارد الطبيعية على المستوى المحلي. وقد شرع الصندوق في إجراء استعراض مواضيعي لحقوق الإنسان وبناء السلام، بالشراكة مع سويسرا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن المقرر إنجازه في كانون الأول/ديسمبر 2023.

41 - وأُنجزَ 42 تقييما للمشاريع في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، أشرف الصندوق على استعراض مستقل للحافظة الاستراتيجية في غينيا خلص إلى أن الصندوق قد أسهم في تأثير بناء السلام على الحوار السياسي والعدالة وإصلاح قطاع الأمن، وعزز العلاقات المجتمعية، وزاد فرص الوصول إلى عملية صنع القرار، وحسّن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة والشباب. وأصدر الصندوق سياسته الأولى المعنية بالتقييم التي حددت الهيكل التنظيمي والإجراءات والمسؤوليات التي تحكم وظيفة التقييم التي يضطلع بها الصندوق على الصعيد العالمي والقطري وعلى مستوى المشاريع[9]. وحددت السياسة احتياجات الميزانية المتعلقة بتقييم المشاريع واستحدثت عملية تدار مركزيا للمشاريع التي تقل قيمتها عن مبلغ 1,5 مليون دولار أو تساويه. وتخضع جميع التقييمات النهائية الآن لتقييم الجودة الخارجي، وسيُطلع الجمهور على درجات تقييم الجودة المحصَّل عليها.

42 - وقدم الصندوق، في إطار استثماراته في تحسين الرصد، الدعم للجهود التشاركية لجمع البيانات، بما في ذلك استقصاءات التصورات والرصد المجتمعي، على مستوى المشاريع وعلى الصعيد القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى وغواتيمالا والكاميرون والنيجر. وأُدمجت هذه الأساليب أيضا في خطط رصد أطر النتائج الاستراتيجية لغواتيمالا والنيجر والآليات الجديدة لتبادل البيانات بين أصحاب المصلحة الحكوميين وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني.

(8) United Nations, Peacebuilding Support Office, *Thematic Review on Local Peacebuilding*, New York, May 2022.

(9) انظر: https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/pbf_evaluation_policy_2022-2024.pdf.

43 - وبدأت مبادرة تقييم وتعميم تأثير صندوق بناء السلام، التي انطلقت في كانون الثاني/يناير 2021، ثلاث دراسات لحالات إفرادية، في غواتيمالا وفي المنطقة الحدودية بين مالي والنيجر وفي السودان، تُحلل وتقارن المجتمعات المحلية التي سيتم فيها تنفيذ المشروع أو التي نُفذ فيها مع مجموعات الضبط. واستُفيدت عدة دروس من هذه العملية، بما في ذلك ما يتعلق بنطاق وحجم المشاريع والحاجة إلى الاستثمار في إقامة شراكات قطرية لجمع البيانات. وكان من المتوقع صدور نتائج دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بالمنطقة الحدودية بين مالي والنيجر وصدور خطوط أساس المؤشرات فيما يتعلق بوادي بولوشيك ودارفور في أوائل عام 2023.

خامسا - خلاصة

44 - على النحو المبين في هذا التقرير، واصل صندوق بناء السلام طوال عام 2022 إثبات جدواه. وشجع كذلك على تحسين الاتساق في الأمم المتحدة، وذلك مثلا بتمويل الجوانب المتعلقة بالسلام من إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ووسَّع مكتب دعم بناء السلام جهود الإدارة القائمة على النتائج من خلال أطر النتائج الاستراتيجية الطويلة الأجل على الصعيد القطري، ومن خلال سياسة تقييم جديدة وبحوث ميدانية إضافية ومن خلال تحسينّ التواصل. وفي عام 2023، سيستمر الصندوق في الاستجابة للطلب القطري، مع الإحاطة علما بالتوصيات المنبثقة عن استعراض منتصف المدة لاستراتيجيته للفترة 2020-2024. وسيشمل ذلك تجديد نشاط اللجان التوجيهية المشتركة على الصعيد القطري، وزيادة إضفاء الطابع المحلي على جهود بناء السلام، وتنقيح استراتيجية الصندوق في السياقات الانتقالية لبعثات الأمم المتحدة، وزيادة الاستثمار في رصد النتائج، بوسائل تشمل توليد البيانات واستخدامها. ولكن في غياب زيادة متناسبة في المساهمات، سينخفض المستوى الثابت من تمويل السلام الذي تمس الحاجة إليه. وبالتالي، آمل أن تختتم اللجنة الخامسة مداولاتها بشكل إيجابي بشأن مقترحي (انظر A/76/732) بأن يُوفَّر تمويل للصندوق يكون أكثر قابلية للتنبؤ به لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، باستخدام الأنصبة المقررة.